

قرار الجمعية العامة رقم 181 بتاريخ 1947/11/29

(دراسة في المحتوى والنتائج)

An Investigation into the UN General Assembly
Resolution No.181, November 29, 1947

د. عبد القادر الجبارين

جامعة الخليل فلسطين

تاريخ القبول: 2016/09/04

تاريخ الاستلام : 2016/07/07

Abstract :

On 29 November 1947, the U.N. General Assembly recommended the adoption and implementation of a Partition Plan for Palestine as Resolution 181. The resolution, which was adopted by 33 votes in favor, 13 against and 10 abstentions, divided the territory of the Mandatory Palestine into three entities: a Jewish State, including the best parts of Palestine, an Arab State, and an international trusteeship regime in Jerusalem. The resolution, which consists of a preamble and four parts, was accepted by the Jews and rejected by the Arabs.

This partition resolution has had negative political, legal and ethical consequences on the Palestinian people. It has resulted in the establishment of Israel, forced expulsion of Palestinians, destabilizing the security and stability of the region, and UN's inability to achieve peace and security or even to remove the historical injustice inflicted on the Palestinian people. Despite the fact that its foundation was based on a UN resolution, Israel is still looking for legitimacy for its existence as a Jewish State. In fact, it has frequently requested PNA to recognize the Jewishness of Israel; however, PNA has firmly rejected such a request because it believes that Israel will use such recognition to continue its racial policy against its non-Jewish population and prevent the return of Palestinian refugees to their homes in accordance with the UN Resolution No. 194, 1948.

Key words:

the U.N. General Assembly- Palestine- Jewish State- The resolution-

إنه ومنذ رفعت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في 1947/4/2، وصدر قرار التقسيم في التاسع والعشرين من نوفمبر من نفس العام، فمن الواضح أن هذه القضية كانت أعقد وأصعب قضية تواجه الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وبشكل أو بآخر فإن القضية الفلسطينية

هي أكثر القضايا التي كانت تعرض بشكل مستمر ودائم على الجمعية العامة وعلى مجلس الأمن، وبالرغم من ذلك فلا يوجد حل في الأفق، والحقيقة أن هذا القرار قد توج ما جاء في وعد بلفور، وأوجد مشكلة الشرق الأوسط أو الصراع العربي الإسرائيلي منذ ذلك الحين وحتى الآن، وأثبت عجز الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة عن إيجاد حل يزيل الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني نتيجة هذا القرار.

وسيتناول البحث المحاور التالية:

1) لمحة تاريخية مختصرة عن التطورات السياسية والميدانية في فلسطين حتى صدور القرار.

2) محتوى القرار ومكوناته مثل الجزء الأول المتعلق بدستور فلسطين، والجزء الثاني المتعلق بحدود الدولتين العربية واليهودية، والجزء الثالث المتعلق بمدينة القدس، والجزء الرابع المتعلق بالامتيازات وما شابه ذلك.

3) النتائج التي ترتبت على هذا القرار، وأهمها تقسيم فلسطين وطرده وتشريد مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني خاصة في المدن التي يسكنها عرب ويهود مثل طبرية ويافا وحيفا التي انسحبت منها بريطانيا وتركت أمر إدارتها للوكالة اليهودية بحيث تم تهجير حوالي 350 ألف فلسطيني قبل إعلان قيام إسرائيل، ومن النتائج أيضاً بيان عدم قانونية القرار وخلق صراع مازال قائماً حتى الآن.

كما أن البحث يناقش ابعاد مطالبة الحكومة الإسرائيلية اليوم باعتراف فلسطيني بدولة يهودية مقابل اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية، حيث أن الأمم المتحدة اعترفت بقيام دولة يهودية وفق قرار التقسيم، وهذه المحاولة الإسرائيلية اليوم هي محاولة من أجل كسب الشرعية التي تفتقد إليها، ومن أجل تحقيق أهداف أخرى، لأنها تعلم بأن قرار التقسيم غير قانوني أصلاً، وإن قيام دولة إسرائيل - نتيجة هذا القرار - هو امر غير قانوني، كما أن رفض الفلسطينيين للقرار كان رفضاً محققاً، لأن اعترافهم به يعني اعترافهم بدولة يهودية في فلسطين

وبشرعية تهجير السكان العرب من المناطق المخصصة للدولة اليهودية في فلسطين ، وتنازلهم عن أكثر من نصف أفضل مناطق فلسطين . وقد وقعت أحداث وتطورات متسارعة في فلسطين منذ عام 1939 أدت إلى رفع القضية للأمم المتحدة وإصدار القرار.

التطورات السياسية في فلسطين قبل قرار التقسيم

انتهت ثورة فلسطين الكبرى لعام 1936-1939م بصورة محزنة وذلك بسبب طيلة مدتها نسبيا والضغط العسكري البريطاني وقلة الأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى أمل الفلسطينيين في أن يتم تحقيق ما جاء في الكتاب الأبيض، وتزامن ذلك كله مع نشوب الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾ خلال الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا التمسك بما جاء في الكتاب الأبيض من حيث عدد المهاجرين وأعلنت أنها ستمنع الهجرة غير المشروعة، كما أعلنت عن نيتها إحياء الحاجة إلى حكم ذاتي ووضع دستور لدولة فلسطين المستقلة التي ستري النور خلال العشر سنوات القادمة، كما وضعت بعض القيود على انتقال الأراضي.⁽²⁾

رفض غالبية الفلسطينيين الكتاب الأبيض، كما رفضه اليهود وعملوا على مقاومته بكل الوسائل، كما أنهم ومنذ صدور الكتاب الأبيض لم يعودوا يعتمدوا على بريطانيا لتحقيق إقامة دولتهم، بل أنهم بدأوا ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف.⁽³⁾

ازداد النفوذ الصهيوني قوة في السياسة الأمريكية خلال الأربعينيات انطلاقا من عوامل داخلية كوجود طائفة يهودية أمريكية قوية تؤثر على الناخب والمرشح الأمريكي، بالإضافة إلى عوامل دينية وثقافية، إلى جانب الشعور بالعطف والذنب الناتجين عن المشاكل التي حصلت لليهود في الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾. استطاعت الجهود الصهيونية أن تقنع كلا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بدعم القضية الصهيونية في انتخابات عام 1944م، وافر الحزبان في ديسمبر من عام 1945 مشروعا في الكونغرس ينص على أن يقام الكومنولث اليهودي في فلسطين وليس في كل فلسطين.⁽⁵⁾

أما بخصوص الأوضاع في فلسطين، فحين أدرك الصهاينة أن الحرب بدأت تميل لصالح الحلفاء في عام 1943م بدأ المتطرفون بأعمال عنف لإجهاض السياسة البريطانية المتمسكة بالكتاب الأبيض، فنشطت المنظمات الصهيونية الإرهابية مثل شتيرن والارغون والهaganah، وبدأت بإلقاء القنابل على المصالح البريطانية والمسؤولين والبوليس، وقتل وزير الدولة البريطانية اللورد موين في القاهرة⁽⁶⁾، كما نجا المندوب السامي هارولد مكمايكل من محاولة اغتيال خارج القدس، وهاجمت أيضا المواصلات والسكك الحديدية ومنشآت النفط في حيفا ونسفت فندق الملك داود مما أدى إلى قتل 46 موظفا من الانجليز والعرب واليهود، كما شملت الأعمال الإرهابية خطف قاضي بريطاني وضباط انجليز كثيرون.⁽⁷⁾ كان هدف المنظمات الإرهابية اليهودية من هذه الأعمال يتمحور حول إجبار بريطانيا على الاستجابة لمطالبها قبل أن تتعرض للضغط الغربي وتتخلى عن المشروع الصهيوني وكذلك أرادوا كسب الوقت والتعاطف الدولي لهم بسبب الاعمال النازية ضدهم، والهدف الاخر هو إرهاب الفلسطينيين وحملهم على النزوح من فلسطين لخلق الظروف المناسبة لإقامة الدولة اليهودية.⁽⁸⁾

من الملاحظ أن الجهود الصهيونية لدى أمريكا قد أثمرت عن وعود ودعم معنوي خلال الفترة التي سبقت تولي الرئيس هاري ترومان الحكم في نيسان 1945م، وكان الرئيس ترومان كان أكثر تعاطفا مع الأهداف الصهيونية، كما كان أكثر تأثرا باللوبي الصهيوني وابتعد ما يكون عن توجهات كل من وزارة الخارجية والدفاع اللتان كانتا تحبذان ترك موضوع فلسطين إلى بريطانيا، وعدم إظهار تأييد أمريكا رسميا لمطالب اليهودية خوفا من إغضاب العرب وتهديد المصالح الاستراتيجية والنفطية الأمريكية في البلاد العربية.⁽⁹⁾ وتحت الضغط الصهيوني والميول الشخصية للرئيس كتب ترومان رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني كليمنت اتلي يحثه فيها على السماح فورا بإدخال (100) ألف يهودي إلى فلسطين ، رفض رئيس الوزراء البريطاني هذا الطلب لأنه يغضب العرب ويعرض المصالح البريطانية للخطر ويزيد من اشتعال الموقف في المنطقة، واقترح على ترومان تأليف لجنة تحقيق أنجلو-أمريكية تبنى على اساس توجيهات

سياسية جدية لحل المشكلة الفلسطينية ودراسة مستقبل فلسطين في ضوء ظروف ما بعد الحرب.⁽¹⁰⁾

اللجنة الأنجلو - أمريكية

باشرت اللجنة عملها بالاستماع إلى ممثلي اليهود وبعض أنصار العرب في واشنطن، ثم جاءت إلى لندن واستمعت إلى ممثلي الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة، ثم زارت بعض الدول الأوروبية وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا والعراق والسعودية⁽¹¹⁾، وقد طالب جميع من اجتمعوا بهم من العرب بحل القضية الفلسطينية دون النظر إلى المشكلة اليهودية، وضرورة استقلال فلسطين، وبعد أن أنجزت اللجنة عملها أوصت اللجنة بأن لا تكون فلسطين دولة عربية ولا دولة يهودية، بل تبقى حكومة فلسطين قائمة تحت الانتداب إلى أن يتم عقد اتفاق توضع فيه فلسطين تحت وصاية دولية طويلة الأمد حتى يزول النزاع بين العرب واليهود، كما أوصت بإلغاء سياسة الكتاب الأبيض من خلال إلغاء أنظمة بيع الأراضي لسنة 1940 والسماح بإصدار مئة ألف شهادة هجرة لليهود إلى فلسطين حالا.⁽¹²⁾ وعلى الرغم من حث الحكومة البريطانية للإدارة الأمريكية بعدم الإعلان عن تقرير اللجنة الخاص بالهجرة لان ذلك سيغضب العرب، إلا أن الرئيس الأمريكي أعلن عن سعادته لتقرير اللجنة التي استجابت لمطلبه السابق.⁽¹³⁾

لكن الحكومة البريطانية أصرت على عدم موافقتها على توصيات اللجنة الخاصة بالهجرة وأرادت ان تدرس التقرير كاملا، وقررت أنها في وضع لا يسمح عسكريا وماليا بتنفيذ التقرير، كما وضعت شرطا سابقا لقبول (100) ألف مهاجر يهودي، وهو حل المنظمات العسكرية الصهيونية ونزع سلاحها في فلسطين، في المقابل ابدى اليهود ترحيبهم بضرورة تنفيذه وبسرعة، وعندما شعروا بالرفض البريطاني بدأوا بتنفيذ أعمال إرهابية ضد الانجليز والعرب كما ذكر سابقا.⁽¹⁴⁾

مؤتمر لندن الثاني 1946-1947

أجبرت التطورات السياسية في فلسطين والبلاد العربية بريطانيا على الدعوة لعقد مؤتمر في لندن في أيلول 1946 للبحث في حلول قضية فلسطين كمحاولة أخيرة، وعقد المؤتمر في 9/10 حضره ممثلو الدول العربية وعرضت بريطانيا مشروعا سمي النظام الاتحادي أو مشروع موريسون Morison والذي يقسم فلسطين إلى أربع مناطق: منطقة يهودية، والقدس والنقب، والمنطقة العربية، المنطقة العربية واليهودية تتمتعان باستقلال ذاتي، وحكومة مركزية شاملة للمنطقتين.⁽¹⁵⁾

رفض العرب هذا المشروع؛ لأنه يقوم على أساس التقسيم، وطلب الانجليز من العرب تقديم البديل لهذا المشروع، وتقدم العرب بمشروع يقوم على أساس استقلال فلسطين دولة موحدة وتنشأ فيها حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي مكونة من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود وتتوقف الهجرة اليهودية لحين البت في ذلك من حكومة فلسطين المستقلة⁽¹⁶⁾، وتألقت لجنة عربية - انجليزية لدراسة المشروع وعرضها على المؤتمر، إلا أن بريطانيا طلبت مزيدا من الوقت لدراسة المشروع، وفي 1947/1/28 استأنف المؤتمر أعماله ورفض الوفد البريطاني المشروع العربي وتمسك بمشروع موريسون السابق مع تعديلات لصالح اليهود، وعندما رفضت الوفود العربية المشروع البريطاني عرضت بريطانيا مشروعا آخر عرف باسم مشروع بيغن، والذي يتلخص في استمرار الانتداب خمس سنوات أخرى، وتنشأ خلالها حكومات ومجالس عربية ويهودية ذات استقلال ذاتي، مع حصر الهجرة اليهودية في المنطقة المخصصة لليهود وفق قاعدة الاستيعاب الاقتصادي.⁽¹⁷⁾ رفضت الوفود العربية هذا المقترح؛ لأنه يتنافى مع الاستقلال ويقوم على أساس التقسيم، ويبقي باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه كما رفض الصهاينة هذا المشروع أيضا.⁽¹⁸⁾

فلسطين في الأمم المتحدة عام 1947م

انتهى مؤتمر لندن دون التوصل إلى حل ممكن تنفيذه، وأعلنت بريطانيا أنها سترفع القضية إلى الأمم المتحدة، والواقع أن هدف بريطانيا من رفع القضية هو التعجيل في تقسيم فلسطين،

والتخلص من مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية، فبريطانيا تدرك أن المنظمة الدولية سوف تحقق الأهداف الصهيونية بسبب هيمنة أمريكا وتأثيرها على الدول الأعضاء. عرضت القضية على الجمعية العمومية بداية نيسان وقررت الأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة بفلسطين (UNSCOP) مكونة من (11) عضواً، زارت اللجنة فلسطين صيف (1947) لكن اللجنة لم تتفق على حل واحد، فقدمت مشروعين مختلفين للأمم المتحدة، مشروع الأكثرية الذي يتبناه (7) أعضاء، والذي يقوم على أساس تقسيم فلسطين إلى دولتين ترتبطان باتحاد اقتصادي، وتدويل القدس تحت وصاية الأمم المتحدة، ومشروع الأقلية الذي تبناه (4) أعضاء ويقوم على أساس دولة اتحادية عاصمتها القدس.⁽¹⁹⁾

وفي 9/23 عينت اللجنة العامة لجنة خاصة لدراسة التقرير المرفوع إليها، فشكلت اللجنة هذه من بين أعضائها لجنة توفيق ولجنتين فرعيتين، تبنت الأولى مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي وتقدمت الثانية باقتراح استشارة محكمة العدل الدولية حول صلاحية الأمم المتحدة في التوصية بالتقسيم، أقرت اللجنة الخاصة توصيات اللجنة الفرعية الأولى بأغلبية 25 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتناع 17 عضواً عن التصويت، ولما لم يؤمن هذا التصويت ثلثي الأصوات المطلوبة لتمرير القرار فقد رفع إلى الجمعية العامة فأصدرت قرار التقسيم رقم 181 في 1947/11/29 بأكثرية 33 صوتاً ضد 13 وامتناع 10 عن التصويت.⁽²⁰⁾

محتوى القرار

يتضمن القرار مقدمة وأربعة أجزاء:

فالمقدمة تحتوي على الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة من حيث تأليف لجنة خاصة وتكليفها "بالتحقيق في حل المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ثم البحث في تقرير اللجنة الخاصة، وتوصي المملكة المتحدة بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي وتنفيذه. وتطلب أن ينظر مجلس الأمن إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية مثل ذلك النظر في اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة سلطة الاطلاع في فلسطين بالمهام المنوطة لها هذا القرار وان يعتبر

مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي إليها هذا القرار بالقوة تهديد للسلام” وتدعو (الجمعية العامة) سكان فلسطين إلى القيام - من جانبهم- بالخطوات اللازمة لتحقيق الخطة، وتناشد (الجمعية العامة) جميع الحكومات والشعوب أنتحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها. كما تحتوي المقدمة على بعض الأمور المالية المتعلقة بنفقات أعضاء اللجنة.⁽²¹⁾

الجزء الأول: ويحتوي على دستور فلسطين وحكومتها المستقلة.

وينص على (أ): إنهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية تدريجيا وبذل أفضل مساعي السلطة المنتدبة “ لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية وتضم ميناءً بحريا وأرضا خلفية كافيتين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة”. وكل هذه البنود يجب أن تنفذ قبل 1948/8/1، “وتنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس”. وذلك بعد شهرين من إتمام الجلاء البريطاني، وألا يتأخر ذلك عن 10/1 من نفس العام وتكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصياتها بشأن مسألة فلسطين وتحقيق استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.⁽²²⁾

(ب): خطوات تمهيدية للاستقلال وتقع في 15 بنداً

وتتضمن هذه البنود تشكيل لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة على “ أوسع أساس ممكن جغرافيا وغير جغرافي.” وستستلم هذه اللجنة إدارة فلسطين بالتدريج وبالتنسيق مع السلطة المنتدبة.

وتكون صلاحيات هذه اللجنة- التي تعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن وبالتزام سلطة الانتداب بتسهيل مهمة اللجنة-:⁽²³⁾

1. “إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال” وتعمل لدى وصولها إلى فلسطين “ في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس، بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين، على أن الحدود

الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة عامة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتضي ذلك أسباب ملحة".

2. وتعمل اللجنة وبالتشاور مع "الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية" إنشاء مجلس حكومة مؤقت يسير وفق توجيهات اللجنة طيلة الفترة الانتقالية، ويكون لكل من المجلسين "كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي"، وتسليم كل من المجلسين كامل التبعات الإدارية خلال الفترة بين إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال، ويعمل هذان المجلسان على إنشاء أجهزة الحكومة، والميليشيات المسلحة للمحافظة على النظام الداخلي والحدود شريطة أن تختار لجنة الأمم المتحدة قياداتها العليا وتخضع هذه الميليشيات سياسيا وعسكريا للجنة الأمم المتحدة أيضا.

3. يضم مجلس الحكومة المؤقت أنظمة انتخاب لجمعية تأسيسية خلال شهرين في كل دولة وتوافق عليها اللجنة، ثم بينت اللجنة شروط الانتخاب، ذكورا وإناثا، عربا ويهودا، مواطنين في الدولة اليهودية أو العربية أو القدس، وأثناء الفترة الانتقالية "لا يسمح لليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة إلا بإذن خاص من اللجنة".

4. تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة تحل محل مجلس الحكومة المؤقت، ويضم الدستور أحكاماً عامة تتعلق بالسلطة التشريعية والتنفيذية، وتسوية خلافاتهما مع الدول الإقليمية والعالمية بالطرق السلمية، وضمان حقوق الأشخاص "حرة" المرور والزيارة ولجميع مواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس" ويضم دستور الدولتين الفصل الأول المتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية (المتضمن في الفرع ج/تصريح/اللاحق) وضرورة المحافظة عليها وحرية الوصول إليها وعدم فرض الضرائب على زيارتها.

كما ويضم الفصل الثاني (ج/تصريح) المتعلق بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات والمتضمن حرية العقيدة وعدم التمييز بين المواطن على أساس الدين أو الأصل أو اللغة أو الجنس، واحترام القانون العائلي والاحوال الشخصية وحق التعليم واختيار اللغة في المحادثات الخاصة وعدم التدخل في نشاطات المؤسسات الخيرية والدينية باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام، والمحافظة على التنوع الثقافي وحرية التعبير والملكية.

(ج) ورد هذا البند تحت عنوان تصريح ويتضمن حكم عام بعدم تعارض القوانين الأساسية للدولة (الدولتين) مع هذا النظام كما يتضمن (الفصل الاول) المتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع و(الفصل الثاني) المتعلق بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات الانفة الذكر. كما يتضمن (الفصل الثالث) المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية. فبخصوص المواطنة يصبح كل مواطن خارج مدينة القدس من العرب واليهود غير حائز على الجنسية الفلسطينية مواطنا في الدولة التي يقيم فيها. يجوز لكل شخص تجاوز الثانية عشر من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي تقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط أن لا يكون لأي عربي يقيم في الاقليم العربي المقترح، الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة، الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة.

أما بخصوص الاتفاقيات الدولية فعلى الدولة أن تحترم المعاهدات والاتفاقيات التي هي طرف فيها، كما يجب عليها أن تحيل كل خلاف حول أي اتفاقية او معاهدة وقعتها حكومة الانتداب وعليها خلاف إلى محكمة العدل الدولية، وأما بخصوص الالتزامات المالية فعلى الدولة أن تحترم وتنفذ جميع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء فترة الانتداب، وتلتزم الدولة أيضا بالالتزامات المالية، التي تشمل كل فلسطين من خلال المجلس الاقتصادي المشترك، وفي حال نزاع أو خلاف مالي يحال إلى محكمة ادعاءات تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، (الفصل الرابع) يؤكد على أنالأمم المتحدة تضمن أحكام

الفصل الأول والثاني ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة وإن أي خلاف يثار عند تطبيق بنود التصريح (ج) يحال إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد الطرفين.⁽²⁴⁾

(د) الاتحاد الاقتصادي والعبور:

يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور بإشراف اللجنة الخاصة، متضمنا نصوصا محددة، ومسائل ذات نفع مشترك، ويحتوي هذا المشروع على أهداف الاتحاد الاقتصادي كوجود وحدة جمركية ونظام نقدي مشترك وإدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة والبريد والهاتف والموانئ والمطارات والري والأراضي والمياه ومصادر الطاقة وغيرها.

يتكون المجلس الاقتصادي من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجنبية يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كما يعين ممثلين أجان بأول مرة لمدة ثلاثة سنوات، وتكون وظيفة هذا المجلس تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادي، وتتعهد الدولتان بتنفيذ قرارات المجلس المشترك التي تؤخذ بالأكثرية، وفي حال مخالفة إحدى الدولتين للمجلس أن يقرر بأكثرية ستة أعضاء التحفظ على جزء من حصة الدولة المخالفة، ويكون النظام النقدي المشترك والعملات المتداولة في الدولتين والقدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وهذا الذي يحدد الاحتياطي وغيره. ويجوز لكل دولة أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وإن تتحكم بسياساتها المالية، وتوضع تعرفه جمركية تتيح حرية التجارة بين الدولتين بينهما وبين القدس، كما يتم توزيع دخول الإيرادات الصافية والجمارك بين الدولتين بالتساوي بعد اقتطاع 5-10٪ منها لمدينة القدس، كما تتعهد الدولتان بحرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

هـ: الموجودات: ويتضمن هذا الموضوع بندين الأول يشمل توزيع أم والإدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين ومدينة القدس على أساس عادل وبواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة سابقا وأما البند الثاني فيشمل التزام الدولة المنتدبة قبل انتهاء انتدابها أن تتشاور مع لجنة الأمم المتحدة في

أي إجراء تفكر في اتخاذه متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها مثل فائض الخزينة المتراكم وربح السندات التي أصدرتها الحكومة وأراضي الدولة وأي موجودات أخرى.⁽²⁵⁾

(و) عضوية الأمم المتحدة:

سينظر بعين العطف على قبول الدولتين في عضوية الأمم المتحدة عندما يصبح استقلال الدولتين نافذا ويعد توقيعهما البيان والتعهد المنصوص عليه في هذا المشروع.⁽²⁶⁾

الجزء الثاني: الحدود

1. الدولة العربية

من الصعب تصور حدود الدولة العربية على شكل كتابة، كما ورد في نص القرار، ولكن يمكن أن تحدد المناطق التي اشتملتها الدولة العربية على خريطة مرفقة تبين حدودها كما وردت. حيث اشتملت الدولة العربية على الجليل الغربي ولواء نابلس، والسهل الممتد من أسدود حتى حدود مصر، ولواء الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي.

2. الدولة اليهودية

ويشمل الجليل الشرقي ومرج ابن عامر، والقسم الأوسط من السهل الساحلي ومنطقة النقب.
3. مدينة القدس: ولها نظام خاص كما سيرد في الجزء الثالث أدناه، وتشمل المنطقة الممتدة من شمال شعفاط إلى جنوب بيت لحم وبيت ساحور جنوبا، ومن شرق العيزرية شرقا إلى غرب عين كارم ودير ياسين غربا، (انظر الخريطة رقم 1).

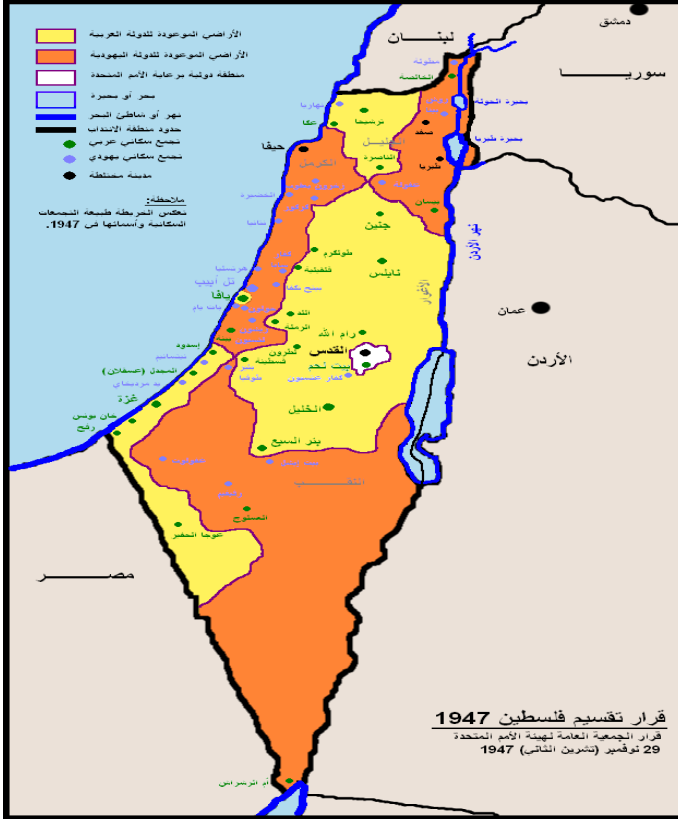
الجزء الثالث: مدينة القدس

وقد اشتمل هذا الجزء على إقامة نظام دولي خاص بها تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه عن طريق مجلس وصايتها، ويشمل هذا القسم أيضا نظام المدينة الأساسي (الدستور) الذي يضعه مجلس الوصاية خلال خمسة شهور، مشتملا على طريقة الحكم وأهدافه، وحماية المصالح

الروحانية والدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، ودعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم.

ويتم تعيين حاكم القدس من قبل مجلس الوصاية على أساس الكفاءة وليست الجنسية، وعلى ان لا يكون مواطنا من الدولتين في فلسطين، يمارس هذا الحاكم جميع السلطات الإدارية والشؤون الخارجية، يعاونه موظفون إداريون من أبناء المدينة ومن فلسطين دون أي اعتبار للعنصر.⁽²⁷⁾

خريطة رقم (1)، تبين حدود الدولة العربية والدولة اليهودية حسب قرار التقسيم 181.



المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2013

كما يركز هذا الجزء على تشجيع الاستقلال المحلي للوحدات الإدارية الموجودة، ويشمل على تدابير الأمن كتجريد المدينة من السلاح مع وجود شرطة خاصة ذات قوة كافية يجند أفرادها من خارج فلسطين، وهناك مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع السري وعلى أساس تمثيلي. كما ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، وتكون مدينة القدس داخلية ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقر هذا الاتحاد الاقتصادي في مدينة القدس، ويكون لمواطني الدولتين حرية الدخول والإقامة في حدود المدينة بشرط عدم الإخلال بالأمن، وتكون الهجرة إلى داخل المدينة والإقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطات الحاكم وفقا لتعليمات

مجلس الوصاية، وتكون اللغتين العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ويجوز اعتماد لغة أو لغات أخرى حسب الحاجة، ويكون هناك ممثلين للدولتين العربية واليهودية في المدينة بعد اعتمادهما من قبل حاكم المدينة لرعاية مصالح بلديهما فيها. وهناك ضمانات لحريات المواطنين، وشروط المواطنة واحترام قوانين الأحوال الشخصية ونشاط المؤسسات الدينية والخيرية، وحق التعليم الابتدائي والثانوي للطوائف بلغتها وفق تقاليدھا الثقافية. واشتمل هذا الجزء أيضا على حماية الأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها وصيانتها وعدم فرض ضرائب لم تكن مفروضة سابقا، وكل هذا من مسؤوليات حاكم المدينة الذي يجوز له أن يستعين بمجلس استشاري مكون من ممثلين عن مختلف الطوائف. ومدة هذا النظام عشر سنوات يعود بعد ذلك مجلس الوصاية النظر في مجموع النظام في ضوء التجارب المكتسبة.⁽²⁸⁾

الجزء الرابع: الامتيازات

يشير هذا الجزء إلى الطلب من الدول التي كان لها امتيازات قنصلية خاصة في فلسطين في الماضي أن تتنازل عن تثبيت هذه الامتيازات في الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس.⁽²⁹⁾

نتائج قرار التقسيم

كان لصدور قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة نتائج بعيدة المدى على فلسطين والعالم العربي والعالم لا تزال آثارها ماثلة حتى اليوم، فهذا القرار حقق الأطماع الصهيونية من خلال إقامة الدولة اليهودية وتشريد الشعب الفلسطيني، كما حقق المصالح الاستعمارية البريطانية بإيجاد هذه الدولة التي طالما سعت إليها بريطانيا منذ زمن. كما حقق أيضا متطلبات الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال إيجاد حليف يسعى إلى خدمة مصالحها وإثارة عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة، كما أن القرار كان دليلاً واضحاً على عدم قدرة المنظمة الدولية على تحقيق الحق والعدل والأمن والسلام التي تنادي بها دائما في حل الأزمات الدولية.

ويمكن أن نجل النتائج في النقاط التالية :

1. تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ومنطقة القدس الدولية ، فالقرار أعطى اليهود الحق في إقامة دولة لهم على مساحة 14.200 كم² ونسبة 56,47٪ من مساحة فلسطين ،تضم أفضل بقاع البلاد وأخصبها، كما تضم هذه الدولة معظم التجمعات السكانية العربية الكبرى ، بحيث إن نسبة السكان العرب تكاد تكون مساوية لنسبة السكان اليهود تقريبا(496 ألف يهودي و495 ألف عربي). أما الدولة العربية (فلسطين) التي لم "تقم أصلاً"، فتشمل ما مساحته (12)ألف كم² شاملة منطقة القدس الدولية التي تبلغ نسبتها 2٪ بحيث تكون النسبة الكلية 43٪ . ويعدد سكان (550)ألف عربي و(11) ألف يهودي ، وأما منطقة القدس فتضم (105) ألف عربي و(100) ألف يهودي .⁽³⁰⁾
2. تحقيق الأهداف البريطانية .

توج قرار التقسيم السياسة البريطانية في فلسطين منذ صدور وعد بلفور ، مروراً بسياسة الانتداب طيلة ثلاثين عاماً سعت خلالها بريطانيا للوصول الى هذا الهدف ، وفكرة التقسيم لم تكن وليدة العام 1947، وإنما طرحت الفكرة للتقسيم في توصيات لجنة (بيل) الملكية التي جاءت للتحقيق في أحداث ثورة 1936 والصادرة في السابع من تموز للعام 1937م . ثم تكررت الفكرة مجدداً في تشرين الثاني من العام 1946 في مشروع (موريسون). هذه المشاريع رفضت من قبل الفلسطينيين سابقاً لأنها تقوم على التقسيم، ولذلك نجد أن بريطانيا التي أخفقت في الحصول على موافقة الفلسطينيين والعرب على التقسيم، حولت القضية إلى الأمم المتحدة للحصول على الموافقة الدولية لتحقيق هذا الهدف وإقامة الدولة اليهودية بدلاً من الوطن القومي ، ويؤكد هذا الدور البريطاني بتخليها عن سياسة الكتاب الأبيض وإشراكها لأمريكا في تقرير مصير فلسطين ، ثم تخليها عن الانتداب وعرضها القضية على الجمعية العامة، ثم طريقة التصويت، بحيث أنها امتنعت عن التصويت وجعلت الدول الدائرة في فلكها تصوت لصالح القرار، وإعلانها الموافقة على قرار التقسيم والعمل على تنفيذه .⁽³¹⁾

3. مهد قرار التقسيم للنكبة الفلسطينية ، بل انه السبب الحقيقي للنكبة ، فقد استغلت الحركة الصهيونية صدور القرار وبدأت المليشيات الصهيونية ذات الإعداد والتدريب والتخطيط المسبق بالقتال بعد ثلاثة أيام من صدور القرار. ولم يكن هذا القتال عشوائيا وإنما جاء تنفيذا لل خطة (دالت) المعدة مسبقا والتي تهدف إلى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين شاملة القسم اليهودي وما يمكن من القسم العربي حتى نهر الأردن.⁽³²⁾

تقضي خطة (دالت) بقيام المليشيات اليهودية بهجمات على التجمعات العربية الواقعة ضمن التجمعات اليهودية لمنع استخدامها كقواعد لشن هجمات ضد اليهود ، وتشمل هذه الهجمات حملات تفتيش وغيرها ، وفي حال المقاومة يجب القضاء على المسلمين جميعا ، وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة اليهودية ، ولم تراعى (الخطة دالت) حدود قرار التقسيم وإنما تتعداها إلى حدود الدولة العربية وذلك لحل المشكلة السكانية التي أوجدها قرار التقسيم وكذلك من أجل تمركز القوات اليهودية في هذه المنطقة لصد هجوم الجيوش العربية بعد 1948/5/15. ومن هنا بدأت أولى عمليات الترحيل المنظم ابتداء من شهر كانون الأول 1947م حيث قامت العصابات الصهيونية بتهجير سكان القرى القريبة من المستعمرات اليهودية مثل قرى المسعودية ، وخرية عزون ، ثم تتالت عمليات الهجوم والترحيل للسكان ، حيث تم في الفترة الواقعة بين شهر شباط حتى أواسط نيسان تهجير حوالي (60) ألفا من سكان طبريا وبيسان والقسطل ودير ياسين وصوبا وقالونيا وساريس وحواسه (حيفا) وعيلوط (الناصرة) وناصر الدين (طبريا) وغيرها من القرى التابعة للقدس وحيفا وطبريا . كما تم تهجير (300) ألف نسمة من سكان حيفا ويافا والقدس وصفد والقرى المجاورة للمناطق التي يسكنها اليهود خلال الفترة من منتصف نيسان حتى 1948\5\15 . (33) توالى عمليات التهجير المنهج خلال النصف الثاني من العام 48 ليصل العدد مع نهاية العام الى (800) ألف لاجئ غالبيتهم من المناطق التي تقع خارج حدود منطقة الدولة اليهودية .⁽³⁴⁾

4. خلق قرار التقسيم معارضة عربية وفلسطينية قوية واصراراً على مقاومته ، وذلك لأن الأمم المتحدة غير مخولة بتقسيم فلسطين. وان الاعتراف بالقرار يعني اعترافاً بالدولة اليهودية وشرعية يهوديتها. فقد عمت المظاهرات والاحتجاجات العواصم العربية، وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً في بداية نوفمبر كانون الأول وبحضور رؤساء حكومات الدول الأعضاء، قرروا فيه العمل على إحباط هذا القرار من خلال تزويد الفلسطينيين بالسلاح، والسماح للمتطوعين بدخول فلسطين ضمن جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي. أما بخصوص الفلسطينيين فقد رفضوا هذا القرار وبدأوا بالتصدي للمليشيات الصهيونية من خلال قوات الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني ومساعدة اللجان القومية.⁽³⁵⁾

بالرغم من قلة الإمكانات، إلا أن هذه القوات استطاعت ان تتصدى للمليشيات الصهيونية وتضيق الخناق على اليهود في القدس، وتحقق بعض النجاحات خلال الأشهر الأربعة الأولى مما جعل أمريكا تتراجع عن توصية التقسيم، ولكن وبالرغم من هذه النجاحات، فقد استطاعت المليشيات الصهيونية التفوق في القتال نظراً لتفوقها في العدد والعتاد، والتنسيق العسكري والسياسي البريطاني معها ، كذلك بسبب وجود خلافات بين الدول العربية، ووجود بعض الانقسامات في صفوف الفلسطينيين ، ودخول هذه المليشيات المدن الرئيسية كحيفا ويافا وطبريا قبل دخول النجدة العربية إليها .⁽³⁶⁾

5. كان قرار التقسيم خطوة مرحلية أولى فتح المجال أمام الصهاينة للاستيلاء على مزيد من الأراضي عن طريق القوة للسيطرة على كل فلسطين وطرد معظم سكانها ، وهذا ما تم بالفعل، فالصهاينة لم يكتفوا بما تقرر لهم في التقسيم ، بل أنهم سيطروا على (77٪) من مساحة فلسطين في حرب على 1948م ، ثم عادوا وسيطروا على كل فلسطين عام 1967 م ، كما عملوا على طرد ما يقرب من (360 ألف) فلسطيني عام 1947، بل ازداد العدد ليبلغ (800 ألف) نسمة، وعملية الطرد لا زالت تهيمن على العقلية الصهيونية حتى الآن، من خلال السياسات الاستيطانية وغيرها ، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ اليهودي (بيني موريس) إن عملية

الترحيل الكامل قادمة لا محالة ، ليس الآن لأن العالم لا يسمح بذلك ، ولكن في ظروف مناسبة.⁽³⁷⁾

6. حصول جدل قانوني واسع حول مدى قانونية قرار التقسيم ، فاليهود -وبالرغم من عدم قناعتهم ، بحجم الدولة اليهودية- وافقوا عليه من منطلق ان للدولة اليهودية أساساً قانونياً يمكن الدفاع عنه أمام المعارضة العربية ، فقبل قرار التقسيم كان اليهود يعتمدون - في شرعية وجودهم- على الحقوق الدينية والتاريخية ، وكذلك وعد بلفور كسند قانوني ، ولكن الان يستندون على القانون الدولي⁽³⁸⁾.

لكن صدور القرار عن الأمم المتحدة لا يعني انه قانوني. وذلك بسبب:

1. انه اعتداء صريح على سيادة السكان الاصليين وحقوقهم في فلسطين وهم الأكثرية العربية الذين لم يؤخذ رأيهم بعين الاعتبار في تقرير المصير. بينما أتيح هذا الحق لليهود، علما بان هذا الحق مضمون في الامم المتحدة.⁽³⁹⁾

2. لا تملك الجمعية العامة الحق في التصرف أو التوصية بتجزئة أو تقسيم البلاد الموضوعة تحت الانتداب بين سكانها الأصليين والمهاجرين الجدد ، لأنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أي نص يعطيها حق تقسيم أي بلاد ، بل إن ميثاق الأمم المتحدة قد أشار إلى نظام الوصاية ليحل محل نظام الانتداب.⁽⁴⁰⁾

3. لأنه لم يحقق العدالة في تقسيم فلسطين ، فقد منح الأقلية اليهودية ما نسبته 56,47% من مساحة فلسطين علما بأن اليهود لا يملكون سوى 5,76% من أراضي فلسطين واقل من 10% من أراضي الدولة اليهودية، وعدد السكان اليهود في الدولة اليهودية يزيدون ألفا عن العرب فقط، بينما سكان الدولة العربية كلهم تقريبا من العرب، وبما ان اليهود أقلية في فلسطين فإن القانون الدولي يمكن أن يعطيهم تطبيق اتفاقية حماية الأقليات في إطار الوطن الواحد وليس بإقامة دولة وتقسيم الوطن الواحد إلى دولتين.⁽⁴¹⁾

4. إن النصوص الواردة في الدستور المقترح للدولتين والذي يحدد كيفية تأسيس الهيئة التشريعية والتنفيذية ونوع النظام الانتخابي والحقوق والحريات يُفقد شعب الدولتين حق السيادة وحق الاختيار للأنظمة السياسية والاجتماعية التي يريدونها.

5. إن القرار باطل؛ لأنه تم تمريره بالإكراه والضغط الذي مارسه الحركة الصهيونية وامريكا وبريطانية على الدول الأعضاء وليس من خلال حرية التصويت .

6. إن قرار التقسيم غير ملزم؛ لأن الأمم المتحدة تصدر توصيات غير ملزمة (حسب المواد 14.12.11.10) ومجلس الأمن هو صاحب الاختصاص بذلك ، وبالتالي قيام الدولة اليهودية بموجبه لا يعطيها الشرعية في الوجود ، وعدم اعتراف الشعب الفلسطيني به لا ينتقص من حقهم في المطالبة بكامل حقوقه .⁽⁴²⁾

7. يعتبر القرار باطلا؛ لأن الأمم المتحدة لم تنفذه، واتخذت قرارات مناقضة له حيث طلبت من مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التقسيم ، واعتبرت كل محاولة لتعديل التسوية بالقوة تهديدا للسلام او عملا عدوانيا ، ولكن المجلس لم يقم بذلك ، وطلب المجلس لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل إيجاد حل للمشكلة ، وافتتاح هذه الدورة يعني التخلي عن قرار التقسيم ، وصدور القرار رقم 186 بتعيين وسيط دولي في فلسطين في 14\5\1948 يعني إلغاء القرار .⁽⁴³⁾

8. إن القرار باطل؛ لأنه نُفذ بالقوة من قبل إسرائيل ومن دون وجود لجنة الوصاية التي أشار إليها قرار التقسيم⁽⁴⁴⁾. كما صدرت قرارات أخرى من الأمم المتحدة بعد هذا القرار تخص القضية الفلسطينية وعلى رأسها القرار (194) الذي اعترفت به إسرائيل ثم عادت وتنصلت منه، وبالتالي عدم تطبيقها لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة يعني أن تطبيق القرار (181) دون غيره أمر غير قانوني.

ونخلص إلى القول: إن الكيان الصهيوني قد قام على أسس باطلة تتمثل بالادعاءات الدينية والتاريخية والمصالح الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية تُرجمت في وعد بلفور غير القانوني. وفي

صك الانتداب المبني أيضا على وعد بلفور وعلى رغبة الدولة الاستعمارية . كما أن السياسة التي اتبعتها بريطانيا في فلسطين طيلة سنوات الانتداب كانت سياسة تتناقض مع مبدأ الانتداب الذي يعمل على مساعدة الشعوب الضعيفة والخاضعة للحكم العثماني للوصول إلى مستوى حكم نفسها بنفسها. ثم طرح مبدأ التقسيم لأرض خاضعة للانتداب وتمير القرار بصورة غير قانونية وفرضه بالقوة من خلال ترحيل السكان الأصليين، علماً بأن القرار أكد عدم ترحيل السكان المقيمين في أي من الدولتين الموعودتين، هو أيضا أمر مخالف للانتداب، كما أن العرب قد رفضوا أصلاً مبدأ التقسيم، وجاء رفضهم قاطعاً لقرار التقسيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قرار التقسيم لم يطبق الشق المتعلق بإقامة الدولة العربية ولا القدس الدولية، فإذا لم تطبق جميع بنود القرار، فإن تطبيق أي بند يعتبر غير قانوني. وهناك تساؤلان يُطرحان لأن لهما علاقة قوية بقرار التقسيم:

السؤال الأول: لماذا رفض العرب هذا القرار وبالتالي أضاعوا فرصة إقامة دولة عربية معترف بها دولياً، وفرصة عدم تهجير السكان الفلسطينيين، ويطالبون اليوم بدولة على مساحة اصغر وبعودة اللاجئين؟

السؤال الثاني: لماذا تطالب إسرائيل الفلسطينيين الاعتراف بدولة يهودية كشرط مسبق لاعتراف إسرائيل بحل الدولتين وقيام دولة فلسطينية، علماً بأن الدولة اليهودية قد قامت عام 1948 واعترفت بها الأمم المتحدة؟

والإجابة عن السؤال الأول تتمحور حول النظر في التطورات السياسية والتاريخية للقضية الفلسطينية بمنظار تلك الفترة وليس بمنظار اليوم، ففي حينه كان لا يمكن أن يوافق الفلسطينيون على هذا القرار؛ لأنه يحقق الأهداف الصهيونية التي طالما قاومها الفلسطينيون وضحو من أجلها في سنوات الانتداب، كما أن الاعتراف بالقرار يعني " شرعنة الدولة اليهودية وتقرير المصير لليهود ممثلاً بالدولة اليهودية " و يترتب على هذا الاعتراف أيضاً القبول لعملية التهجير القسري للسكان العرب من منطقة الدولة اليهودية رغم أن القرار ينص على عدم جواز ذلك، لكن من

وجهة النظر الصهيونية لا بد وان يتم ذلك؛ لأن غالبية سكان المناطق المخصصة للدولة اليهودية من العرب.

من ناحية أخرى ، فالقرار غير قانوني وغير عادل في تقسيم البلاد بين السكان الأصليين والأغلبية في البلاد، وبين المهاجرين اليهود الذين لا تجمعهم روابط مشتركة وهم الأقلية في البلاد ، فلا يتوقع من الفلسطينيين والعرب قبول ما خصص لليهود وما خصص للعرب سواء أكان الأمر متعلقاً بالنسبة أو بالنوعية، وعليه فالقرار فرض بالقوة في ظل ظروف تاريخية معينة لا تنسحب على الواقع الآن. وبخصوص مطالبة الفلسطينيين اليوم بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. فهذا مطلب يؤكد أمرين، الأول: إن إسرائيل دولة غير شرعية بالأساس، وأن قيامها على إثر قرار التقسيم كان نتيجة فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين وعلى الأمم المتحدة، وبما أن قرار التقسيم غير قانوني فما نتج عنه يبقى غير قانوني. كما أن رفض العرب والفلسطينيين القرار يعني رفضهم لشرعية دولة إسرائيل، ومن هنا تشعر إسرائيل أن شرعيتها مشكوك فيها حتى يتم الاعتراف بها عربياً وفلسطينياً .

الأمر الثاني المتعلق بهذا الموضوع هو إن إسرائيل تريد من وراء الاعتراف بيهوديتها تحقيق هدفين: الأول شرعنة سياستها العنصرية في طرد ما تبقى من سكان فلسطين، أو على الأقل تبرير هذه السياسة العنصرية بأن إسرائيل هي دولة لليهود فقط ومن يسكن من غير اليهود في هذه الدولة يمكن ترحيله إذا شكل خطراً على الأغلبية اليهودية ، وإذا لم يشكل خطراً ، فيجب أن يقبل بالتمييز بينه وبين الأغلبية اليهودية في الحقوق والحريات الأساسية . أما الهدف الآخر ، فيتمثل في قطع الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم . فإسرائيل تعلم أنها قامت بطرد الفلسطينيين بالقوة وارتكبت المجازر بحقهم، وأن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة التي أقرت قيام إسرائيل لم تقبل بهذه الجرائم الإسرائيلية، وبالتالي أصدرت القرار رقم (194) الذي ينص على حق عودة هؤلاء اللاجئين الى ديارهم والتعويض عن فقدان الممتلكات والأضرار لمن لا يرغب في العودة . وان إسرائيل بنفسها قد اعترفت بهذا القرار في اتفاقية لوزان، لكنها

تريد الآن من خلال هذه المطالب - بالاعتراف بيهوديتها- القفز على القانون الدولي وإسقاط موضوع اللاجئين من الحل المنتظر ، وربما يكون الهدف النهائي هو تهجير كل السكان العرب في الداخل والضفة والقطاع لتكون إسرائيل دولة يهودية في حدود فلسطين التاريخية خصوصا في ظل هيمنة الاتجاه الديني والقومي المتطرف على المجتمع والحياة السياسية في إسرائيل .

الإحالات :

1. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص304.
2. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص11.
3. الكيالي، مرجع سابق، ص302.
4. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، ترجمة علي الجرباوي، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1985، ص319.
5. نفس المرجع، ص322.
6. أحمد عبدالرحيم مصطفى، بريطانية وفلسطين 1945-1949، دراسة وثائقية، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص9.
7. نفس المرجع، ص51.
8. مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، (اعداد وتصنيف عبدالكريم العمر)، الاهالي للطباعة، دمشق، 1999، ص348.
9. "The secretary of state to president Truman" **Foreign Relations of the United States, 1945, v.III:704-5**
10. "president Truman to British Prime Minister in august 31,1954", **Foreign Relations of the United States, 1945,P747**
11. مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، مرجع سابق، ص290.
12. Thomas Bryson, **American Diplomatic Relations with the Middle East 1977-1975**, N. Y , 1977,P165
13. **Public papers of the presidents of the united state. Harry S.Truman,1946,P218.**
14. أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص32.
15. محمد عبد السلام كريم، "موقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم"، مجلة صامد الاقتصادي، مج20، ع114، ص155.
16. فلسطين، تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص129.
17. عارف العارف، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955، ص186.

18. مذكرات محمد أمين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 307. تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، ص 65.
19. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ص 140.
20. المصدر نفسه.
21. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مج 1 1947-1974، مراجعة وتدقيق د. جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص 5. وكذلك
131-132 United Nations Documents, A/519 (January 8, 1948).
22. المصدر نفسه.
23. نفسه، ص 6-7.
24. نفسه، ص 9.
25. نفسه، ص 10.
26. نفسه، ص 13.
27. نفسه.
28. نفسه، ص 14.
29. نفسه، ص 15.
30. تريبز حداد، القراوات والبادرات الخاصة، مطابع صوت الشعب، عمان، 1988، ص 7.
31. أحمد طربين، قضية فلسطين 1897-1948، 1968، ص 889.
32. HasimZakiNuseibeh, **Palestine and the united nations** Quarted Books, 1981, P24
33. جامعة الدول العربية، اللاجئين الفلسطينيين، بيانات واحصاءات، 13-14.
34. سلمان ابوستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 17.
35. فلسطين، تاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص 148.
36. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 117.
37. أماني أبورحمة، "قرار تقسيم فلسطين بين تشريع التهجير القسري و مأسسة العنصرية"، صحيفة المثقف، ع 142، 2010-6-7.
38. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، مرجع سبق ذكره، ص 373.
39. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية، المكتبة العصرية بيروت، 1975، ص 113.
40. جوني منصور، قرار التقسيم، فرض أجندة استعمارية على فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 83.
41. محمد الكفارنة، "راي القانون الدولي في قرار التقسيم 181 لعام 1947"، صحيفة المثقف، <http://almothaqaf.com>.
42. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، المصادر والاشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1983، ص 450.

43. الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص143.
44. جوني منصور، قرار التقسيم، فرض أجندة استعمارية على فلسطين، قضايا اسرائيلية، مج7، ع28، 2007، ص83.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ قائمة المصادر العربية

1. جامعة الدول العربية، اللاجئون الفلسطينيون، بيانات واحصاءات، 13-14.
2. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مج1 1947-1974، مراجعة وتدقيق د. جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
3. مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، (اعداد وتصنيف عبدالكريم العمر)، الاهالي للطباعة، دمشق، 1999.
- ❖ قائمة المراجع العربية
4. حداد، تريز. القرارات والمبادرات الخاصة، مطابع صوت الشعب، عمان، 1988.
5. أبورحمة، أماني. "قرار تقسيم فلسطين بين تشريع التهجير القسري و مأسسة العنصري"، صحيفة المثقف، ع 142، 2010-6-7.

6. ابوستة، سلمان. حق العودة المقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
7. الدقاق، محمد السعيد. القانون الدولي، المصادر والاشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1983.
8. طرين، أحمد. قضية فلسطين 1897-1948، 1968.
9. العارف، عارف. القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955.
10. عبد الهادي، مهدي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية، المكتبة العصرية، بيروت، 1975.
11. عبوشي، واصف. فلسطين قبل الضياع، ترجمة علي الجرباوي، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1985.
12. فلسطين، تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
13. القوزي، محمد علي. دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
14. كريم، محمد عبد السلام. موقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم، مجلة صامد الاقتصادي، مج20، ع114.
15. الكفارنة، محمد. راي القانون الدولي في قرار التقسيم 181 لعام 1947، صحيفة المثقف، <http://almothaqaf.com>

16. الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
17. مصطفى، أحمد عبدالرحيم. بريطانيا وفلسطين 1945-1949، دراسة وثائقية، دار الشروق، القاهرة، 1986.
18. منصور، جوني. قرار التقسيم، فرض أجندة استعمارية على فلسطين، قضايا اسرائيلية، مج7، ع28، 2007.
19. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة.
- ❖ قائمة المراجع الأجنبية

1. Bryson, Thomas. **American Diplomatic Relation with the Middle East 1787-1975**, N.Y, 1977.
2. Nuseibeh, Hasim Zaki. **Palestine and the united nations Quarted Books**, 1981, P24
3. president Truman to British Prime Minister in august 31, 1954", **Foreign Relation of the United States**, 1945.
4. "The secretary of state to president Truman" **Foreign Relations of the United States**, 1945, v.III:704-5
5. Truman, Harry S. **Public papers of the presidents of the united states**. 1946, P218.
6. **131-132 United Nations Documents**, A/519 (January 8, 1948).